



مبدأ استنباطِ المهمل والمستعمل
في النحو

Inferring the Meaningless and Meaningful
Words in Grammar

أ.م.د. علي جاسب الخُزاعي
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

By: Dr Ali Chasib Al-khuzai , Basra University , Col-
lege of Education for Humanities, Department of
Quran Sciences and Islamic Education



ملخص البحث

يسعى البحث إلى إبراز تطبيقات مبدأ استنباط المهمل والمستعمل في النحو العربي بوصفه أحد المبادئ التي استعملها الخليل بن أحمد الفراهيدي في تأسيسه علمي العروض والمعجم. وغرضه من ذلك جملة من الأمور، منها بيان أن تطبيق هذا المبدأ لم ينحصر في صناعتي العروض والمعجم، وكذلك إظهار أن توظيف هذا المبدأ لم يقتصر على الخليل بل إن النحويين بعده استعملوه لحصر التراكيب الممكن استنباطها في بعض مسائل النحو. وهي المرحلة التي تسبق مرحلة الحكم عليها بالمهمل أو المستعمل.



Abstract

The research seeks to highlight the applications of the principle of inferring the meaningless and meaningful words in Arabic grammar. This principle is one of the principles used by Al-Khalil bin Ahmad Al-Farahidi, the founder of the sciences of prosody and lexicon. Among other things, the application of this principle was not limited to the fields of prosody and lexicon, and not only to Al-Kalil bin Ahmad Al-Farahidi, but also it was used by later grammarians to pinpoint the possible constructions that can be inferred in grammar.

المقدمة

يُعد مبدأ استنباط المهمل والمستعمل من المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها الخليل بن أحمد الفراهيدي في تأسيسه علوم اللغة. ولا سيما علمي العروض والمعجم. فقد مثّل هذا المبدأ في عروض الخليل مرتكزا أساسيا وظّفه في استنباط الأوزان الشعرية المستعملة والمهملة. أما علم المعجم. فقد كان هذا المبدأ أحد أركان عملية وضع المعجم العربي. فالخليل بعد أن حدد مخارج الحروف عمل على استنباط الاحتمالات الممكنة، أو الكلمات التي يمكن أن تتولد من انتلاف الحروف مثنى وثلاث ورباع، وخماس. وهي المرحلة التي تسبق مرحلة بيان المستعمل، والمهمل منها.

ويسعى هذا البحث إلى إظهار تطبيق هذا المبدأ في غير العلمين المشار إليهما. فهو يُعنى ببيان تطبيقات مبدأ استنباط المهمل والمستعمل في النحو العربي. وكيف أن النحويين سعوا إلى توظيفه في استنباط التراكيب المحتملة قبل الحكم عليها بالاستعمال أو الإهمال ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

ومبدأ استنباط المهمل والمستعمل يعتمد في أصله على قاعدة رياضية مشهورة تعرف بـ(التوافيق و التباديل). فائدتها تكمن في حصر الاحتمالات التي يمكن أن تتولد من انتلاف عنصرين أو أكثر من عناصر مجموعة محددة، ومثال ذلك أنّ الخليل حينما أراد حصر الكلمات التي يمكن أن تتولد من انتلاف ثلاثة من حروف العربية المحددة، فإنّ نتيجة تطبيق قاعدة التباديل الرياضية هي (ست كلمات)، بعضها مهمل والآخر مستعمل. ونأتي على ذكر بعض تطبيقات هذا المبدأ عند النحويين.



أقسام الكلم:

يتبين لنا من خلال مراجعة نصوص كبار علماء العربية أنهم اعتمدوا في موضوع تحديد أنواع أقل مقدار ممكن من تركيب الكلام العربي على طريقة التبادل، أو مبدأ استنباط المهمل والمستعمل، فهذا ابن السراج في أصوله يشير إلى هذا الأمر في أثناء تقسيمه الكلم العربي، وبيان ما يمكن أن يتكون من التراكيب التي تمثل وجوه الكلام العربي. إذ يقول: ((والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: (الله إلها)، ويأتلف الاسم والفعل نحو: قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف))^(١). فابن السراج في نصه يشير إلى احتمالات التركيب الممكن أو المستعمل فعلاً في النظام اللغوي، الاحتمال الأول: انتلاف الاسم مع الاسم، ويريد بذلك الجملة الاسمية، والاحتمال الثاني: انتلاف الاسم مع الفعل، ويقصد بذلك الجملة الفعلية. ثم ينبه إلى الاحتمالات غير المستعملة في الكلام العربي التي يمكن أن تتولد من انتلاف عناصر الكلم الثلاثة، وهما احتمال انتلاف الفعل مع الفعل، وانتلاف الحرف مع الحرف، إذ لم يرد تطبيق لهما في لغة العرب. ونلاحظ أن فكرة ابن السراج تستند في محتواها المعرفي إلى فكرة استخراج المستعمل والمهمل من التركيب اللغوي.

وهذا ما نلمحه عند أبي علي الفارسي في إيضاحه، إذ يقول: ((فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً، كقولنا عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل

مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله... ويدخل الحرف على كل واحدة من الجملتين... وما عدا ما ذكر مما يمكن انتلافه من هذه الكلم، فمُطَرَّح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو: يا زيد، ويا عبد الله، فإنَّ الحرف، والاسم قد انتلف منهما كلام مفيد في النداء))^(٢). ومثل هذا الأمر حاضر عند عبد القاهر الجرجاني بصورة أوضح. لأنه كان يُعنى بتحديد معاني النحو ومسالكه الدلالية التي تعتمد على طرائق النظم، ومن ثم فإنَّ وجوه الانتلاف الممكنة بين عناصر الكلم العربي تمثل الأسس النظرية للمكونات الدلالية. فمعاني النحو متأسسة بحسب الرؤية الجرجانية على تعلق عناصر الكلم في العربية، وهو ما صرَّح به شيخ البلاغة بقوله: ((ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم.

وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما))^(٣)، فهو يحدد الاحتمالات المستعملة من بين الاحتمالات التي يمكن أن تتولد من انتلاف أقسام الكلم العربي؛ لأنه يشير بعد بيان تطبيقات كل احتمال من الاحتمالات المستعملة إلى الاحتمالات المهملة التي لا يوجد لها تطبيق في الكلام العربي، إذ يقول: ((وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو: يا عبد الله. وذلك أيضاً إذا حقق الأمر، كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني، وأريد، وأدعو، ويا دليل على قيام معناه في النفس،

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض. وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه^(٤)، ثم يعقب بقوله: ((فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض. وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه))، وكأنه يريد التنبيه على الأساس المعرفي المعتمد في عملية استنباط أنواع التركيب العربي المتمثل باستعمال مبدأ التباديل.

ويشير ابن يعيش إلى المفهوم نفسه في موضوع انتلاف الكلم عند شرحه كلام الزمخشري، إذ يقول: ((قال: صاحب الكتاب ((وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو فعل و اسم ويسمى الجملة))، قال الشارح: قوله وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة، فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك، والله إلها...ولا يتأتى ذلك من فعلين...ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم...ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة))^(٥).

ولعل الرضي أوضح من سابقه ببيان الأساس الذي اعتمد عليه النحويون في عملية استنباط الوجوه الممكنة للتركيب اللغوي العربي عند شرحه كلام ابن الحاجب عن مسألة الإسناد، وتعلق أقسام الكلام، إذ يقول: ((واحترز بقوله (بالإسناد) عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، وبعض المركب من الفعل والاسم، نحو: ضربك، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهي: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع

حرف. وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً، ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً، لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما. والتركيب العقلي الثنائي بين الأشياء الثلاثة، أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل، أو الحرف والفعل مع الفعل، أو الحرف، والحرفان. فالاسمان يكونان كلاماً، لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه. والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند، وأما نحو: يا زيد، فسَدَّ (يا) مسد (دعوت) الإنشائي. والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه. فظهر بهذا معنى قوله: ((ولا يتأتى أي: لا يتيسر الإسناد إلا في اسمين، أو فعل واسم، والباء في قوله: (بالإسناد) للاستعانة أي تركب من كلمتين بهذا الرابط، أو بمعنى (مع)، أي مع هذا الرابط))^(٦). فهو يشير إلى أن الاحتمالات المستعملة من بين الاحتمالات الممكنة هي اثنان، احتمال انتلاف الاسم مع الاسم (الجملة الاسمية)، والاحتمال الثاني: انتلاف الاسم مع الفعل (الجملة الفعلية) منبها إلى الاحتمالات الممكنة التي لم يرد لها استعمال في كلام العرب. ومن ثم تكون فكرة تحديد المستعمل والمهمل من التركيب الممكن في اللغة حاضرة في كلامه بصورة واضحة.

أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة؛ لأنَّ التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ، وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة^(١١). والتراكيب المحتملة هي: ستة وجوه من تقديم كان على اسمها وخبرها ومعمولها، وتغيير مواقع الألفاظ الثلاثة بعملية استبدال تتولد منه الصور الست وهي: (كان زيدٌ أكلاً طعامك)، و (كان أكلاً طعامك زيدٌ)، و (كان زيدٌ طعامك أكلاً)، و (كان طعامك أكلاً زيدٌ)، و (كان طعامك زيدٌ). والوجوه الأربعة جائزة على رأي البصريين، أما الخامس منها، فغير جائز، والسادس جائز عند بعضهم، وغير جائز عند بعضهم الآخر^(١٢). أما التراكيب الستة الثانية فهي تستند إلى تقديم زيد على الألفاظ الثلاثة، وهي: (زيدٌ كان أكلاً طعامك)، و (زيدٌ كان طعامك أكلاً)، و (زيدٌ كان طعامك)، و (زيدٌ أكلاً طعامك)، و (زيدٌ طعامك كان)، و (زيدٌ طعامك كان أكلاً)، وهي وجوه جائزة عند البصريين^(١٣). والمجموعة السادسة الثالثة تتولد من تقديم (أكل) على ألفاظ الثلاثة الأخرى^(١٤)، أما التراكيب الستة المتممة للأربعة والعشرين فهي تتولد من تقديم (طعامك) على الألفاظ الثلاثة^(١٥). ويبدو أنَّ الوجوه المحتملة التي تمنعها الصناعة النحوية على وفق المذهب البصري هي التي تقوم على أساس الفصل بين كان ومعمولها بفواصل أجنبي هو معمول خبرها ما لم يكن ذلك الفاصل جاراً ومجروراً أو ظرفاً^(١٦)، ومن ثم فالتراكيب المحتملة التي لا يجوزها النحوي البصري هي: (كان طعامك زيد أكلاً) و (كان

طعامك أكلاً زيد) و (أكلاً كان طعامك زيد)^(١٧). فالنحاة استنبطوا هذه الوجوه من خلال تطبيق مبدأ ضرب الاحتمالات بحسب ما يقتضيه مبدأ استنباط المهمل والمستعمل.

حكم تكرار لا النافية للجنس:

وهو من الأحكام الأساسية في باب لا النافية للجنس، وحينما نطالع ما كتبه النحويون ولاسيما المتأخرين منهم نجدهم قد اعتمدوا على طريقة التباديل في تحديد حكم هذه المسألة. وقد نصَّ معظم النحويين على خمسة احتمالات ممكنة لبيان الحكم إلا أنَّ بعضهم فصلَّ عملية استنباط أحكام تكرار (لا) مشيراً إلى أنَّ العملية تعتمد على طريقة التباديل الرياضية.

ومن الذين عمدوا إلى بيان مسألة استنباط الوجوه الكلية للحكم الصبان في حاشيته على شرح الأشموني عندما علّق على كلام الشارح حول الوجوه الخمسة لحكم التكرار، إذ قال: ((قوله (خمسة أوجه) أي إجمالاً وثلاثة عشر تفصيلاً؛ لأنَّ ما بعد الأولى إما مبني على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب، والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة، والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروباً

في خمسة ما بعد الثانية، ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية. إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح واثنًا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية)) (١٨). وفي نص الصبان جملة من الملاحظات المهمة. أولها ما أشرنا إليه، من أنه نَبَّه على أن عملية استخراج الاحتمالات الممكنة تمت على وفق القسمة العقلية وهو يريد بذلك طريقة التبادل. وهو ما يمثل الأساس المعرفي لعملية الاستنباط. والاحتمالات الممكنة هي الاحتمالات الكلية بغض النظر عن تقسيمها إلى احتمالات مستعملة وأخرى مهملة، وعددها عشرون احتمالاً ناتجة من ضرب أربعة وجوه خاصة ب(لا) واسمها، في خمسة خاصة ب(لا) الثانية، فيكون الناتج عشرين احتمالاً. ويبدو أن المستعمل منها فقط الوجوه الخمسة التي اعتاد النحويون الآخرون أن يذكروها في هذا الباب. أما الاحتمالات خمسة العشرة الأخرى، فمهملة لم يجد لها النحويون استعمالاً في كلام العرب. والوجوه الخمسة هي:

الوجه الأول: بناء الاسمين الواقعيين بعدهما نحو: ((لا حول ولا قوة إلا بالله)) (١٩).

الوجه الثاني: رفعهما معاً نحو قول الراعي: وما هجرتك حتى قلت معلنةً

لا ناقة لي في هذا ولا جمل (٢٠)

الوجه الثالث: أن يكون الأول مبنياً والثاني منصوباً على أساس أن (لا) الثانية زائدة لتأكيد نفي الأولى (٢١) نحو قول الشاعر:

لا نسب اليوم ولا خلة

اتسع الخرق على الراقع (٢٢).

الوجه الرابع: فتح الأول، ورفع الثاني، نحو قول الشاعر:

هذا لعمركم الصغار بعينه

لا أم لي إن كان ذاك ولا أب (٢٣).

الوجه الخامس: وهو رفع الأول وفتح الثاني نحو قول الشاعر:

فلا لغو ولا تأثيم فيها

وما فاهوا به أبداً مُقيم (٢٤).

ومن الملاحظات الأخرى التي يمكن الإشارة إليها في نص الصبان نقده النحويين الذين ذهبوا إلى أن الاحتمالات التي يمكن أن تنتجها طريقة التبادل هي اثنا عشر احتمالاً، إذ قال: ((إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح واثنًا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية)) (٢٥). إذ يبدو أن الأشموني تابع الشيخ الأزهري في كتابه (التصريح) الذي ذهب فيه إلى أن الوجوه الخمسة التي يذكرها النحويون لبيان حكم هذه المسألة هي الاحتمالات المستعملة في كلام العرب، وهي جزء من اثني عشر احتمالاً ممكناً، إذ يقول: ((وهذه الأوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجهاً، وذلك أن ما بعد (لا) الأولى يجوز فيه البناء على الفتح، والرفع على الإلغاء، والرفع على إعمال (لا) عمل (ليس)، فهذه ثلاثة، وما بعد (لا) الثانية يجوز فيه ذلك وجه رابع وهو النصب، وإذا ضربت هذه الأربعة في الثلاثة الأول بلغت اثني عشر وجهاً، وكلها جائزة

إلا اثنين، وهما رفع الأول على الإلغاء، أو على الإعمال عمل (ليس)، ونصب الثاني)) (٢٦). والشيخ الأزهري يتبع الطريقة العقلية نفسها في استنباط تبادل حكم مسألة تكرار (لا)، لكنه لم يحدد الحالات الحقيقية لـ (لا) الأولى، والثانية التي تعتمد عليهما نتيجة الضرب، ومن ثم فقد بيّن الحالات الممتعة، وحددها باثنين، هما رفع اسم الأول على وجهين، ونصب اسم الثاني معهما.

وما وصل إليه الشيخ الأزهري يشبه ما استخرجه الشاطبي في كتابه (المقاصد)، فهو الآخر ذكر أنّ الاحتمالات الكلية التي يمكن أن تتولد بطريقة التبادل هي اثنا عشر احتمالاً. إذ يقول شارحاً قول ابن مالك: ((وقول الناظم) (كلا حول ولا قوة) مثالان لبناء المفرد على الفتح... فإنه إذا ضم الأول إلى الثاني تصور اثنتي عشرة مسألة يمتنع منها وجهان، وتصح العشرة... وذلك أنّ (لا حول) يتصور فيه البناء على الفتح، والرفع لأجل التكرار، والرفع على إعمالها عمل ليس، فهذه ثلاثة أوجه. و (لا قوة) يتصور فيه تلك الأوجه الثلاثة، ويزيد وجهاً رابعاً، وهو العطف نصباً على موضع اسم (لا) باعتبار عملها. فهذه أربعة أوجه، فإذا ضربتها في الثلاثة التي في (لا حول) كان الجميع اثني عشر وجهاً)) (٢٧). وقد خالف الصبان رأي الشاطبي والأزهري في أنّ الاحتمالات الممكنة، أو الكلية التي يمكن أن تُستنبط من إتباع طريقة التبادل هي عشرون احتمالاً، فيقول: ((وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب والرفع

بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها)) (٢٨). والفرق بين ما فعله الصبان وبين ما قام به الأزهري، والشاطبي هو أنّ الشيخين ضربا ثلاثة وجوه لـ (لا) الأولى في أربعة لـ (لا) الثانية. فكانت النتيجة اثني عشر وجهاً. أما الصبان فقد ضرب أربعة للأولى، إذ جعل الرفع بوجهين كل واحد منهما مستقل عن الآخر في خمسة للثانية فكان الناتج عشرين احتمالاً ممكناً، خمسة منها فقط ذكر لها النحويون استعمالات في كلام العرب. وإن كان الخصري في حاشيته على شرح ابن عقيل يحصرها بخمسة (٢٩).

أقسام البديل والمبدل منه:

حينما ذكر الرضي حالات البديل والمبدل منه، فإنّه ذكرها على مبدأ استنباط المهمل والمستعمل لبيان تنوعهما، وذلك في موضعين. الموضع الأول: تقسيماتهما باعتبار الظاهر والمضمر، وهي بحسب هذا الاعتبار ستة عشر وجهاً تولدت من إتباع القسمة العقلية في هذه المسألة (٣٠): الوجه الأول: إذا كان بدل الكل من الكل وهما مظهران: يزيد أخيك. الوجه الثاني: إذا كانا مضمرين: فنحو: لقيتهم إياهم. وهو وجه مختلف النحويون في توجيهه، فالبصريون يرونه بدلاً، والكوفيون يرونه توكيداً (٣١). وهو رأي الرضي (٣٢). والوجه الثالث: إذا كان الأول مضمرًا، والثاني مظهرًا نحو: أخوك، لقيت زيدا إياه، بتقدير أن زيدا أخوك (٣٣)، وهو وجه أفرزته القسمة العقلية. إذ ينسب ابن مالك على أنّه لم يرد لهذا النمط من التركيب استعمال في كلام العرب شعرها ونثرها. وإنّما يمثل

له العرب تمثيلاً فقط^(٣٤) .

الوجه الرابع: إذا كان الأول مظهراً، والثاني مضمرًا نحو: أخوك، لقيته زيدا^(٣٥). وهو من مواضع بين النحاة؛ لأنَّ بعضهم أجاز دخول ضمير المخاطب في هذه القاعدة مثل الاخفش^(٣٦)، وبعضهم استثناه منها^(٣٧)،

الوجه الخامس: إذا كان بدل البعض من الكل: وكانا كلاهما ظاهرين نحو: قطعت زيدا يده.

الوجه السادس: إذا كان بدل البعض إبدال مضمر من مضمر: نحو ما مثل به الرضي: كسرت زيدا يده ثم قطعته إياها^(٣٨). وهو وجه فرضته عملية الاستنباط الاحتمالي (طريقة التباديل)، فقد أشار ابن أبي الربيع السبتي، والشاطبي إلى أنَّه من القياس النحوي المحض، إذ لم يرد فيه سماع، ولم تتكلم به العرب^(٣٩)، وإنما مثَّل له النحويون بعد أن تولد من ضرب الوجوه المحتملة.

الوجه السابع: بدل البعض إذا كان بدل المضمر من المظهر نحو: كسرت يد زيد وقطعت زيدا إياها^(٤٠). ويعلق الرضي على هذا الوجه بقوله: ((والنحاة يوردون في مثله نحو: يد زيد قطعت زيدا إياها، ويقولون هو تكلف، لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف، إن كان من أجله))^(٤١). وهو أيضا من الوجوه المفترضة التي ينطبق عليها ما أشرنا إليه في الوجه السابق. الوجه الثامن: بدل البعض إذا كان بدل المظهر من المضمر نحو: زيد قطعته يده. وقد أورد له النحويون شواهد من القرآن والشعر^(٤٢) .

الوجه التاسع: بدل الاشتمال إذا كانا بدل ظاهر من ظاهر نحو: كرهت زيدا جهالته^(٤٣)،

الوجه العاشر: إذا كان الاشتمال بدل المضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وأبغضته إياها^(٤٤)،

الوجه الحادي عشر: بدل اشتمال إذا كان المضمر من المظهر: كرهت جهالة زيد وأبغضت زيدا إياها^(٤٥)،

الوجه الثاني عشر: بدل اشتمال إذا كان المظهر من المضمر: زيد كرهته جهالته^(٤٦). ويختلف النحويون في تجويز وجوه بدل الاشتمال الثلاثة الأخيرة^(٤٧) .

وقد نبَّه ابن عصفور إلى أن إبدال الضمير من غير في بدل البعض والاشتمال فيه تكلف^(٤٨) بل

إنَّ الشاطبي صرَّح بأنَّه نوع من الصناعة النحوية التي لم تستعمله العرب إذ قال: ((وهذا من قبيل (بدل

البعض) في التكلف وعدم السماع تأتَّى الإبدال فيه، وفي ما قبله في ضمير الحاضر إلا بمضض))^(٤٩)

الوجه الثالث عشر: بدل غلط إذا كان بدل ظاهر من ظاهر نحو: كرهت زيدا دابة^(٥٠)،

الوجه الرابع عشر: بدل غلط إذا كان المضمر من المضمر نحو: كرهته إياها، إذا تقدم ذكر زيد والدابة^(٥١)،

الوجه الخامس عشر: بدل غلط إذا كان المضمر من المظهر: كرهت زيدا إياها مع تقدم ذكر الدابة^(٥٢)،

الوجه السادس عشر: بدل غلط إذا كان المظهر من المضمر: زيد كرهته الدابة^(٥٣)،

أما وجوه بدل الغلط الثلاثة الأخيرة، فإنَّ التعليقات التي ذكرناها في بدلي البعض والاشتمال تنطبق عليها فضلا عن مسألة جوهرية أخرى هي أنَّ هذا

اللون من البديل وبديل النسيان إنما هو بدل افتراضي ابتكرته الصناعة النحوية مثلما يشير إلى ذلك ابن عصفور، إذ قال: ((والبديل ستة أقسام. ثلاثة اتفق النحويون على جوازها، وورد بها السماع، واثنان جائزان في القياس، ولم يرد بهما السماع، وواحد ورد به السماع إلا أنَّ النحويين اختلفوا فيه هل هو من هذا الباب أم من باب العطف)) (٥٤) ثم يبين الثلاثة التي هي بدل الكل، وبديل البعض، وبديل الاشتغال (٥٥)، أما البدلان اللذان لم يرد بهما السماع، وإنما هما من نتاج الصناعة النحوية فهما بدل الغلط والنسيان (٥٦)، والبديل المختلف فيه بدل البداء (٥٧). وما دام بدل الغلط منتجاً افتراضياً انتجه القياس النحوي، فالأولى أن تكون وجوهه المنتجة على وفق القسمة العقلية مجرد افتراضات عقلية مهمة لم تستعملها العرب نمطاً تركيبياً لصوغ كلامها. وهكذا تكون الاحتمالات الستة عشر التي استنبطها الرضي من خلال اعتماده على طريقة التباديل الرياضية تنقسم إلى قسمين، وجوه لها استعمالاتها في الكلام العربي، وأخرى لم تستعمل بل هي مهمة. ونجد أنَّ الرضي

قد استعمل قاعدة التباديل في استنباط أقسام أخرى للبديل لكن باعتبار آخر يختلف عن الاعتبار المشار إليه (٥٨).

الخاتمة

ما عرضه البحث نماذج بيئة على توظيف النحويين مبدأ استنباط المهمل والمستعمل في النحو. وهذا التوظيف يؤكد لنا المقولة التي ترى أنَّ علوم العربية تشكل منظومة فكرية مترابطة تعتمد على أسس معرفية موحدة. فلم يقتصر استعمال هذا المبدأ في علمي العروض والمعجم، ولم ينحصر الأمر بالخليل بن أحمد. بل إنَّ النحويين يلجأون إلى تطبيقه ما أمكنهم ذلك. وتطبيقه في المسألة النحوية يضيف لنا مظهراً آخر من المظاهر العقلية التي اصطبغ بها درس النحوي عند القدماء هذا من جانب، ومن جانب آخر إنَّ هذا المظهر العقلي الذي أبرزه البحث يظهر لنا براعة مؤسسي النحو العربي وقدراتهم العقلية والفكرية، ومن ثم فإنَّ أي قراءة نقدية لنتاجهم النحوي تحتاج إلى مراجعة متأنية.



- ١ . الأصول لابن السراج : ٤١/١ .
- ٢ . الإيضاح لأبي علي الفارسي: ٧٣-٧٢ .
- ٣ . دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني: ص.
- ٤ . دلائل الإعجاز , عبد القاهر الجرجاني: ش ,
- ٥ . شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥ /١ .
- ٦ . شرح الكافية للرضي: ٢٥-٢٦/١ .
- ٧ . شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥١ /١ .
- ٨ . شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥١ /١ .
- ٩ . عنون النحويون هذه المسألة بتقديم معمول خبر كان. لكنهم في إتباع القسمة العقلية يقدمون الخبر على الاسم وكان ومن ثم فالأمر لا يقتصر على تقديم معمول الخبر فقط . ينظر: أوضح المسالك لابن هشام: ٢٢٣/١ وشرح ابن عقيل: ٢٦١/١.
- ١٠ . شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١١ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٥١/١ .
- ١٢ . ينظر: شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١٣ . ينظر: شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١٤ . ينظر: شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١٥ . ينظر: شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١٦ . ينظر : الأصول لابن السراج: ٦٨/١ , المسألة المشككة للفارقي: ٣٧٧ . وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٦٧/١ .
- والمقاصد الشافية للشاطبي: ١٩٠- ١٩٠/٢ .
- ١٧ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٥١/١ .
- ١٨ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨ /٢ .
- ١٩ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٨ /٢ .
- ٢٠ . ينظر: التصريح للأزهري: ٣٤٥/١ .
- ٢١ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٨ /٢ .
- ٢٢ . التصريح للأزهري: ٣٤٧ /١ .
- ٢٣ . ينظر: التصريح للأزهري: ٣٤٥/١ .
- ٢٤ . ينظر: التصريح للأزهري: ٣٤٦/١ .
- ٢٥ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨ /٢ .
- ٢٦ . التصريح للأزهري: ٣٤٩ /١ .
- ٢٧ . المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: ٤٢٥-٤٢٦/٢ .
- ٢٨ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨ /٢ .

- ٢٩ . حاشية الخضري : ٢٨٧/١ .
- ٣٠ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣١٠/٢ .
- ٣١ . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٥/٣, و ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: ٤ / ١٩٦٠ .
- ٣٢ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣١٠/٢ .
- ٣٣ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣١٠/٢ .
- ٣٤ . شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٢/٣ . وهمع الهوامع للسيوطي: ١٨٣ / ٣ .
- ٣٥ . شرح الكافية: ٣٠٨ / ٢ .
- ٣٦ . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٣٩/١, و المقاصد الشافية في شرح الكافية الشافية للشاطبي: ٥ / ٢١٠ .
- ٣٧ . ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي للسبتي: ٣٩٦/١ .
- ٣٨ . شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٣٩ . ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣٩٥/١, والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥ / ٢١٦ .
- ٤٠ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤١ . شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٢ . ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥ / ٢١٦ .
- ٤٣ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٤ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٥ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٦ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٧ . ينظر: ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٦٣, و شرح المقدمة الجز و لية للشلوبين: ٢ / ٦٨٨ .
- ٤٨ . ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١ / ٢٨٧- ٢٨٨ .
- ٤٩ . المقاصد الشافية للشاطبي: ٥ / ٢١٧ .
- ٥٠ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٥١ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٥٢ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٥٣ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٥٤ . ينظر: شرح الجمل: ٢٨١/١ .
- ٥٥ . ينظر: شرح الجمل: ٢٨١/١ .
- ٥٦ . ينظر: شرح الجمل: ٢٨٢/١- ٢٨٣ .
- ٥٧ . ينظر: شرح الجمل: ٢٨٣/١ .
- ٥٨ . ينظر: شرح الكافية: ٣٠٨ / ٢ .

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ، تحقيق وشرح ودراسة درجب عثمان محمد مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م.
٢. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، د. ط.
٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف أبي محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١ هـ، تحقيق د. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ط، ٢٠٠٨ م-١٤٢٩ هـ.
٤. الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، ت. د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨ م.
٥. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي ٥٩٩ هـ-٦٨٨ هـ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦ م.
٦. التصريح على التلويح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م.
٧. تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ت ٣٩١ هـ، تحقيق د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربي
- القاهرة، د. ط، ١٩٩٣ م.
٨. حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط النص، يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتأليف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.
٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م.
١٠. دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، علق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي، القاهرة.
١١. شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، الهذاني المتوفى ٧٦٩ هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء، إيران، د. ط.
١٢. شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي ٦٧٢ هـ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م.
١٣. شرح التسهيل للمراي، ت. محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م-١٤٢٧ هـ.
١٤. شرح كافية ابن الحاجب تأليف رضي الدين الاستربادي المتوفى ٦٤٦ هـ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران، الطبعة الثانية ١٣٨٤.

عبد الدايم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية
بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية
للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي،
ت. د. عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية
وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة
المكرمة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تأليف
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى ٩١١ هـ، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة
التوفيقية، القاهرة، مصر، د. ط. د. ت.

١٥. شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي
بن يعيش النحوي المتوفى ٦٤٣ هـ، تحقيق أحمد السيد
سيد أحمد، المكتبة التوفيقية مصر، د.

١٦. شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي علي
عمر بن محمد بن عمر الأزدي للشلوبين، تحقيق
د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد رياض، الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٧. شرح جمل الزجاجة لابن عصفور الاشبيلي
، تحقيق صاحب أبو جناح، د. ط.

١٨. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي
المتوفى ٣٦٨ هـ، الجزء الأول، تحقيق د. رمضان عبد
التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم



الحمد لله الذي
جعل القرآن
موسمًا